ملخص الرئيس

المشاورة الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى بشأن المبادئ الزراعية المسؤولة للجنة الأمن الغذائي

روما، إيطاليا

8 و9 ديسمبر/كانون الأول 2013

تعليقات عامة

- ينبغي للمبادئ الزراعية المسؤولة للجنة (المبادئ) أن تضيف قيمة وأن تكون بسيطة وموجزة وذات صلة وقابلة للتطبيق وأن تكون صكا طموحا وليس مجرد وثيقة.
- من المهم أيضا أخذ المستخدم النهائي في الحسبان لدى تصميم هذه المبادئ.
- ينبغي مراعاة الأطر والمعايير والموائد المستديرة القائمة فعلا وتحسينها. وينبغي على وجه التحديد الإشارة إلى الإطار الاستراتيجي العالمي ونتائج المائدة المستديرة بشأن استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة التي نظمت خلال الدورة الأربعين للجنة والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والعمليات الجارية مثل السنة الدولية للزراعة الأسرية.
- ينبغي للوثيقة أن تشير إلى ضرورة وضع سياسات عامة واضحة لأصحاب الحيازات الصغيرة لتمكينهم من الاستثمار.
- من المهم أن ينصب تركيز الوثيقة على الصورة الأكبر والهدف المنشود بدلا من التفاصيل، لكن من جهة أخرى، يمكن لمبادئ أكثر تفصيلا أن تؤدي إلى طابع عملي أكبر.
- ينبغي زيادة التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة.
- هناك حاجة إلى جميع أنواع الاستثمارات، ليس الاستثمارات الصغيرة فحسب، وإنما الكبيرة أيضا. وينبغي إيجاد التوازن المناسب.
- ينبغي تعزيز العنصر التوجيهي في المبادئ، على سبيل المثال ما ينبغي للاستثمارات المسؤولة فعله وعدم فعله. كما ينبغي إدراج نهج "عدم إلحاق الضرر".

السؤال 1: هل جميع القضايا والمجالات ذات الصلة المتعلقة بتعزيز الاستثمارات الزراعية المسؤولة معالجة بشكل مناسب في المسودة صفر؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

أشار المشاركون إلى المجالات التالية باعتبارها تقتضي المزيد من الاهتمام في الوثيقة:

- الحراجة
- مصايد الأسماك والصيادون
- الشباب والتعليم العالي
- بناء قدرات المزارعين وتقديم المساعدة التقنية إليهم
- التغذية
- صحة الحيوانات والرفقه بها
- المياه
- إنتاج المواد الغذائية وغير الغذائية
- تعدد وظائف المزارع مع الإنتاج الغذائي كأولوية
- التسويق
- إدارة النفايات
- سلامة الأغذية
- البنية التحتية
- شبكات الأمان
- الوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة لصغار المنتجين، بما في ذلك حرية اختيارهم للأسواق التي يرغبون فيها
- الاستحواذ على الأراضي والموارد، بما يتجاوز الفصل 12 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني
- العمل اللائق، وعمالة الأطفال، والعمل القسري، والأجور المعيشية، وبرامج الحماية الاجتماعية، والصحة والسلامة، والمهاجرون والعمال الموسميون
- معايير العمل الأساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية
- المساواة بين الجنسين، فالمرأة، على وجه الخصوص، تكمن في صلب المزارع الصغيرة وينبغي أن يكون دورها وتحدياتها أوضح في الوثيقة
- البيانات والإحصاءات المقارنة بما في ذلك ضرورة بناء القدرات.

بالإضافة إلى ذلك، أثيرت النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة وضع أطر قانونية شفافة.
- التشديد على الاستثمارات العامة لتعزيز الاستثمارات الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستثمارات العامة تتجاوز الاستثمارات في البنية التحتية.
- الإقرار بأن الاستثمارات هي قرارات صغيرة، وبأنه لا يمكن لكل استثمار معالجة جميع القضايا المثارة في المسودة صفر.
- ينبغي إعادة صياغة المبدأ 4 لمعالجة مسألتي اختيار المستهلك والابتكار بالاقتران مع التراث الثقافي، وكذلك لمعالجة التضارب المحتمل بين هذه المبادئ وممارسات التراث الثقافي.

وبينما يرغب بعض المشاركين في معالجة المجالات المذكورة أدناه، لا يريد مشاركون آخرون إعطاء الأولوية لطريقة واحدة أو أخرى للإنتاج الزراعي، ويشددون على ضرورة إيجاد نهج متوازن في المسودة الأولى لمعالجة ما يلي:

- تأثير الوقود الحيوي والولايات السياسية على الأمن الغذائي في البلدان النامية؛
- الحقوق الأساسية مثل السيادة الغذائية؛
- النهج الإيكولوجية الزراعية والزراعة الذكية مناخيا.

السؤال 2: هل أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين محددة بوضوح من أجل تيسير تنفيذ المبادئ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، قام المشاركون بالتعليقات التالية:

- ينبغي التمييز بشكل أكبر بين مختلف الجهات الفاعلة، ولا سيما عندما ننظر إلى المستثمرين (المستثمرون الصغار والكبار والعامون والخواص).
- لا يمكن وضع أصحاب الحيازات الصغيرة في نفس فئة المستثمرين الآخرين.
- ينبغي توضيح تعاريف أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية والتعاونيات – ولكن ليس هناك تعريف موحد. فغالبا ما ينصب التركيز على قوة العمل ولكن لا يوجد تعريف عالمي.
- يمكن معالجة أنواع مختلفة من المستثمرين من خلال النظر في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة أو في النظام الغذائي (نظرا إلى أن سلاسل القيمة لا تتضمن كل الجهات الفاعلة).
- ينبغي معالجة المسائل المتعلقة بالمرأة بشكل أوضح.
- ينبغي معالجة المسائل المتعلقة بالتعاونيات بشكل أوضح.
- المبدأ 8 غير واضح بشأن المساءلة، ما هي الجهة التي تخضع لمساءلتها الجهات الفاعلة.
- ينبغي مراعاة الرصد والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة.

- تتحمل الدول مسؤولية كبيرة عن وضع السياسات العامة وتهيئة بيئة مواتية؛ ولكن أيضا عن توفير السلع العامة لتعزيز الاستثمارات وتيسيرها.
- ينبغي تسليط الضوء على مسؤولية كبار المستثمرين في دعم صغار المستثمرين.
- ينبغي توضيح دور الدول التي تنحدر منها الشركات العاملة في الخارج (حماية الاستثمارات وحماية حقوق الإنسان في الوقت نفسه).
- ينبغي معالجة وضمان أن معاهدات الاستثمار الثنائية لا تقوض حقوق الإنسان.
- ينبغي احترام الاتفاقات الاستثمارية والتجارية المتعددة الأطراف والثنائية لهذه المبادئ.
- ينبغي استخدام النص المنبثق عن مناقشة اللجنة المتفق عليها بشأن أصحاب الحيازات الصغيرة والاستثمارات.
- ينبغي لدور الدول فيما يتعلق بالمستثمرين أن يتبع المبدأ 14 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (مبادئ روجي).

السؤال 3: هل المسودة صفر تحقق النتيجة المنشودة المتمثلة في تعزيز الاستثمارات الزراعة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

لدى تقييم ما إذا كانت المسودة صفر بكاملها تحقق هدف تعزيز الاستثمارات في نظم الأغذية والزراعة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، أثيرت النقاط التالية:

- ضرورة أن تتسم المبادئ بطابع ملموس وواقعي أكبر لتحقيق النتائج المنشودة.
- المبادئ مجردة جدا ويمكن أن تعيق قدرة صغار المستثمرين على تنفيذها.
- ضرورة ألا تثبط هذه المبادئ عزيمة المستثمرين.
- ضرورة ألا يتجاوز العبء الذي تفرضه المبادئ المنافع التي يمكن جنيها.
- القضاء على أي تناقض مع المبادرات الجارية الأخرى (مثل الاستثمارات المسؤولة في سلاسل الإمداد الزراعي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومبادئ الأعمال التجارية الزراعية المستدامة الصادرة عن الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة) وضمان أن هذه المبادرات تأخذ في الاعتبار / تستند إلى هذه المبادئ.
- من أجل "التعزيز"، يجب علينا النظر إلى أنواع مختلفة من الأسواق (محاصيل مختلفة وطرق مختلفة لإضافة القيمة) على كل من المستوى المحلي والوطني والعالمي.
- يمكن ربط المستهلكين والمنتجين أو التعاونيات بطرق جديدة ومبتكرة بفضل التكنولوجيا والإنترنت.
- ضرورة أن يكون مصدر المشتريات العامة من النظم الغذائية المحلية.

السؤال 4 : تهدف المبادئ إلى تقديم توجيهات عملية لأصحاب المصلحة، ولذلك:

(أ) هل البنية واللغة الحاليتان المستخدمتان واضحتان وفي متناول جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟

واقترح المشاركون التغييرات التالية:

البنية

- ينبغي إدراج الأولويات لتحديد مسار الوثيقة، على سبيل المثال الاستثمارات من قبل صغار منتجي الأغذية ومن أجلهم؛ وتوجيه الحكومات في تنظيم الاستثمارات؛ وتقنين الاستثمارات الخاصة تحت إطار الهدف والطبيعة والنطاق.
- يمكن معالجة الأدوار والمسؤوليات في جزء واحد، ربما في الجزء الأخير من الوثيقة.
- ينبغي إضافة جزء عن التنفيذ والرصد في نهاية الوثيقة.

ثمة مقترحان لإعادة تنظيم المسودة صفر، ويبدو أن هناك توافقا في الآراء بين المقترحين بخصوص ما يلي:

- المقدمة والأساس المنطقي
- الهدف والطبيعة والنطاق والغرض الرئيسي/ الأولويات الرئيسية
- المبادئ مع إدارج سياق قصير
- حذف جميع العناوين الرئيسية والتقليل من المحتوى تحت كل مبدأ ليقتصر ذلك على شرح موجز للسياق (الهدف/ الأساس المنطقي) وما يجب على المبدأ تغييره /معالجته.
- الأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك التطبيق والتنفيذ

اللغة

- ينبغي زيادة الاتساق في اللغة، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزامات مقابل الممارسات الجيدة التي ينبغي تشجيعها.
- ينبغي استخدام اللغة التي سبق الاتفاق عليها.
- ينبغي زيادة الوضوح وتعريف المصطلحات الواردة في الوثيقة.
- ينبغي استخدام "صغار منتجي الأغذية والعاملين في مجال الأغذية" بدلا من "أصحاب الحيازات الصغيرة".
- تتسم لغة حقوق الإنسان بمستوى كبير جدا من الضعف في الوقت الحالي.
- ينبغي تعميم الحق في الغذاء من خلال الوثيقة.

السؤال 4 باء: كيف يمكن استخدام هذه المبادئ وتنفيذها من قبل مختلف أصحاب المصلحة بعد أن تقرها اللجنة؟

اقترح المشاركون النهج التالية لتنفيذ المبادئ:

- ضرورة الإقرار بأنه لا يمكن للمبادئ معالجة مستوى التفاصيل المطلوبة مع مستوى عال من التجرد في الوقت نفسه، لذلك سيتعين القيام بالمزيد من العمل لغرض التنفيذ.
- ينبغي وضع برامج متعددة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لتعزيز التنفيذ.
- ينبغي أن تشكل الخطط والاستراتيجيات الوطنية وسيلة لتنفيذ المبادئ.
- ينبغي توجيه الدول بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة وبشأن كيفية تجنب الآثار السلبية للاستثمارات الزراعية.
- ينبغي لجميع أصحاب المصلحة تطبيق المبادئ واستخدامها لبناء أفضل الممارسات للاستثمار بطريقة مسؤولة وخلق بيئة مواتية.
- ينبغي للمستثمرين الكبار والمتوسطين الحصول على التوجيه من الوثيقة بشأن الخطوات التي يجب عليهم أخذها في الاعتبار للاستثمار بطريقة مسؤولة وتجنب الآثار السلبية.
- ينبغي لصغار منتجي الأغذية الحصول على التوجيه بشأن كيف يمكنهم الاستثمار بطريقة مسؤولة وكيف ينبغي إبلاغ منظماتهم بالفرص الاستثمارية المتاحة لزيادة الإنتاجية.
- يمكن للجهات المانحة والمؤسسات والمؤسسات المالية استخدام المبادئ كمعايير للاستثمارات التي تمولها/ ترصد لها مبالغ.
- ينبغي للمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى ذات الصلة الحصول على التوجيه بشأن الإجراءات التي ينبغي تعزيزها والمعايير المتفق عليها دوليا التي يمكن استنادا إليها مساءلة الحكومات والمستثمرين.
- ينبغي أن تقوم اللجنة برصد تجربة المبادئ على المستوى العالمي، وأن تكون بمثابة منتدى لأصحاب المصلحة لتبادل الخبرات.
- ينبغي للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تضطلع بدور رائد في ضمان التنسيق الدولي للجهود التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ المبادئ.